الدليل التدريبي
للقيادات الشبابية

المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات
The Palestinian Center for Research and Cultural Dialogue (PCRD)

2013

الدليل التدريبي
للقيادات الشبابية

ما ورد في هذا الدليل لا يعبر بالضرورة عن رأي
مؤسسة فريدرش ناومان.

جميع الحقوق محفوظة

المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات
The Palestinian Center for Research and Cultural Dialogue (PCRD)

المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات
فلسطين - بيت ساحور - شارع المرج
هاتف: 022774707
فاكس: 022774708
بريد الكتروني: info@pcrd-pal.org
موقع الكتروني:
www.pcrd-pal.org

2013

تم اصدار هذا الدليل بتمويل من:

مؤسسة فريدرش ناومان
من أجل الحرية

الفهرس

المقدمة	7
تكوين النظم السياسة	12
الديمقراطية وحقوق الإنسان	24
المواطنة	26
التعددية	30
العلمانية	34

المقدمة

هذا الدليل يأتي ضمن مشروع تطوير قدرات القيادات الشبابية بالمفاهيم الليبرالية الذي ينفذه المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان الالمانية بهدف تعزيز دور الشباب في العملية الديمقراطية.

هذا الدليل يناقش مجموعة من العناوين بطريقة التعلم النشط القائم على التفاعل الكامل بين المدرب والمتدرب.

ويتناول الدليل القضايا التالية :

1. تكوين النظم السياسية (الاطار الاجتماعي، الاطار الاقتصادي)
2. الديمقراطية وحقوق الإنسان
3. المواطنة
4. التعددية
5. العلمانية

الاقتراحات المتعلقة بنشاطات التدريب ليست بمثابة توجيهات مطلقة، وانما اقتراحات مفضلة لنشاطات التدريب تسهيلاً لمهمة المدرب وتوفيراً للوقت.

تذكر عزيزي المدرب قبل بدأ التدريب

- عليك كمدرب أن تتجنب الأسئلة التي تكون إجاباتها نعم / أو لا فقط.
- عليك أن تتقبل وترحب بجميع أسئلة المشاركين حتى التي لا تبعث الراحة في نفسك.
- لا تخف ولا تحرج من القول أمام المشاركين بأنك لا تعرف الإجابة عن السؤال الذي لا تعرف الإجابة عليه، فعدم الجواب أفضل من الجواب الخطأ.
- يمكنك دائمًا البحث عن الإجابة التي لا تعرفها ومتابعتها لاحقًا.
- شارك المجموعة في الإجابة عن بعض الأسئلة، وذلك بأن تعيد طرح السؤال لتحاول المجموعة الإجابة عليه بدلا منك.
- المجموعة لديها الإجابة بغض النظر عن درجة دقتها.
- إسأل سؤلاً واحدًا فقط في المرة الواحدة.
- إطرح السؤال، توقف لبرهة، ثم أُذكر اسم الشخص الذي ترغب بأن يجاوب.
- أعط الشخص وقته كي يجب على السؤال.
- إن لم تحصل على الإجابة لسوء فهم السؤال، أعد صياغة السؤال بطريقة أخرى واسأل مشاركاً آخر.
- إياك أن تحصر الإجابات على مشاركين محددين بل حاول إشراك الجميع.
- استمع بانتباه لجميع الإجابات.
- لتكن تغذيتك الراجعة ابجابية دائماً وأكد خلالها على أهمية كافة وجهات النظر والتعليقات والأسئلة المطروحة من كافة المشاركين.
- أحيانًا إطرح أسئلة تأملية، مثلاً: أفكر ماذا سيحصل إذا حدث...برأيكم ماذا سيحصل؟
- لا تستخدم أسلوب طرح الأسئلة بشكل متواصل بهدف التحكم بسلوك المجموعة.

النشاط الأول: تعارف
الأهداف
تعارف شخصي - بلورة المجموعة

تقنية التدريب كاسرات الجليد:

هي تقنيات ووسائل تستعمل بغرض التنشيط وكسر حواجز الخجل بين المشاركين، وأن تشعرهم بالاسترخاء والراحة والثقة وأيضاً تستخدم للتعارف وللإحماء.
ويتم استخدامها في فترات الصباح، وعند بداية خطوة جديدة من خطوات التدريب وبعد تناول الغداء، وإذا كان الوقت لا يسمح بذلك نستخدمها على الأقل مرة في الصباح ومرة أخرى بعد تناول الغذاء.

وهي طريقة سريعة تهدف إلى:
- تعريف المشاركين على بعضهم.
- بناء مهارات الفريق.
- خلق الألفة بين المشاركين.
- إيجاد تجارب تشاركية بين المتدربين.
- خلق توقعات ايجابية عن التدريب.
- تفعيل المشاركين وتنشيطهم.

نلفت النظر.. بأن بعض الناس قد تجذبهم الأنشطة ويتصرفون بتفاعل جيد معها، وبعضهم الآخر قد لا يتفاعل معها ويتصرف بتحفظ تجاهها، ولكن هذا لا يعني بأن لا تتعامل مع هذه الفئة " المتحفظة " بل عليك اختيارها بدقة وفي الوقت المناسب.
عليك أن تشعر بمشاعرهم وتتفهم سلوكهم .. وتدفعهم للأمام.

تمارين لتشجيع التعارف بين المشاركين:

بعض الأمثلة

1. من أنت؟

اطلب من المشاركين أن يكتبوا 3 أسئلة يودون أن يسألوها لشخص ما... يمكنك الإشارة لهم أن يكونوا مبدعين في طرح الأسئلة أي أن لا يطرحوا أسئلة مباشرة مثل: (الاسم، المؤسسة التي تعمل فيها، الوظيفة).
اطلب من المشاركين أن يبدأوا بالتنقل من مكان إلى آخر لتبادل الأسئلة والإجابات. - بعد 3 دقائق قم بتشجيع المشاركين أن يبذلوا قدر المستطاع للتعرف على أكبر عدد من الأفراد في المجموعة.

اجمع المجموعة مرة أخرى واطلب من أفرادها أن يعرفوا عن أنفسهم بشكل منفرد، فكلما عرف فرد عن نفسه يتشجع أفراد المجموعة أن يذكروا معلومة أخرى عن زميلهم كانوا قد عرفوها عنه أثناء النشاط. وفي نهاية المطاف، سيتم تجميع مجموعة كبيرة من المعلومات عن كل فرد في المجموعة ويمكن أن يستعرضوا المعلومات بأغنية.

2. من أنا؟

يقف شخص على الحائط ثم تبدأ المجموعة واحد واحد بإصدار أصوات والشخص يريد أن يعرف من هو.

3. أين أنت؟

يبدأ الشخص بالتمثيل وعلى المجموعة أين هو المكان.

4. الوقوف حسب العمر أو الشهر أو طول الأرجل بدون كلام.

5. ما هي مهنتي؟

يدخل مشارك يبدأ بالتمثيل فقط حركات وعلى المجموعة معرفة ماذا يعمل، ثم يأتي شخص آخر.

6. من أنا من خلال مجموعة؟

يطلب من شخص الخروج خارج القاعة ويطلب من المجموعة أن تختار له مهنة مثل مهندس وبدون أن تكون الأشياء مباشرة يعطي له مؤشرات كي يعرف مهنته.

7. ثلاث متغيرات في القاعة

يخرج شخص من القاعة وتقوم المجموعة بتغيير ثلاث أشياء ثم يدخل المشارك حيث يريد معرفة الأشياء الثلاثة. يتم تبديل المشارك في شخص آخر ثم آخر حتى يشارك الكل في ذلك.

8. الأحرف

يتم توزيع أرقام الأحرف الأبجدية على المشاركين، وإذا لم يكن كفاية يتم توزيع كل واحد ثم يأخذ حرفين أو ثلاثة، بعدها يطلب المدرب من المشاركين تشكيل جملة من الأحرف هو يقولها، ثم أخرى.

العصف الذهني

هي واحدة من أكثر التقنيات انتشاراً لتعليم المتدربين وحل المشاكل عبر العمل الجماعي. يتم العصف الذهني عند تشكيل مجموعات صغيرة أو كبيرة، حيث تقترح هذه المجموعات أفكاراً ووجهات نظرها حول موضوع البحث، ويجب تشجيع كل مشارك على المساهمة في إبداء رأيه أو وجهة نظره من خلال الطلب منه إعطاء فكرته، وقد يتم استمزاج وجهات النظر لكافة المشاركين عشوائياً أو بالتسلسل الفردي.

تتميز هذه التقنية في كونها إجراءاً منظماً، حيث يتم تشجيع كل مشارك في المجموعة على المساهمة والتفاعل في النقاش، إلا أنه قد يقول بعض المشاركين "لا يوجد لدي ما أقوله" وهنا لا تستطيع أن تجبره على شيء لا يرغبه. عند استخدامك لتقنية العصف الذهني تذكر دائماً:

أن الهدف الأساسي هو الحصول على اكبر قدر ممكن من أفكار المشاركين، حيث يوجد حاجة لتسجيل جميع الأفكار المطروحة.

- يجب تسجيل جمع الأفكار بنفس الطريقة، مما يعطي قيمة متساوية لجميع الأفكار وبنفس التحفيز لأصحابها.
- حافظ على درجة من النشاط والحركة خلال استمزاج آراء المجموعة.
- سجل الأفكار على لوح ابيض، واستخدم الألوان للتمييز بين المفاهيم المتباينة في وجهات النظر المختلفة.
- استخدم أسلوب الثناء فيما يخص حجم الافكار المقترحة من المشاركين، بما يحافظ على انسياب أفكار المشاركين.
- إقبل جميع الأفكار ولا ترفض أياً منها وأعطي تعليقاتك عليها جميعاً.

تكوين النظم السياسية

عصف ذهني

التعريف التقليدي للنظام السياسي:

هو نظام الحكم بمعنى مؤسسات الحكم الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية، والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية، وضمان الترابط الداخلي، هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة، وهو تعريف مستمد أساساً من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة.

مستويات النظام السياسي:

المستوى الأول: صنع القرار

حيث يتم في هذا المستوى اتخاذ القرارات على مختلف مظاهرها، فقد يكون القرار خطاباً سياسياً من أجل التهدئة أو من أجل التنفيس عن أزمة داخلية يمر بها النظام نفسه وتكون موجهة لأحد أطرافه محاولة ممن هم على رأسه تهديد هذه الأطراف وتحجميها.

ويمكن أن يكون القرار كذلك تعديلاً دستورياً، أو رفض لقوانين محل نقاش، أو تأجيل التوقيع على قوانين أو معاهدات أو اتفاقيات، ويمكن أن يكون القرار تعيينات مهمة في مناصب عليا في هرم النظام أو إقالات في نفس المستوى.

ويصنع القرار في النظام السياسي عدة دوائر منها الدوائر الرسمية التي تشكل بنية النظام القانونية، ودوائر غير رسمية مثل رجال المال، الجماعات الضاغطة، الأحزاب المعارضة، المجتمع المدني وكذلك القوى الدولية. هذه الدوائر يستشيرها النظام السياسي من خلال هيئات استشارية تقوم بعملية الرصد والبحث والاستشراف تساعد في بلورة وبناء القرار المراد اتخاذه.

المستوى الثاني: تنفيذ القرار

ويمثل هذا المستوى الجهاز التنفيذي بمختلف فروعه وآلياته مثل الحكومة، الوزارات، الولاية، الدائرة، البلدية وباقي الهيئات التابعة لها.

وفي أغلب الأحيان يترك المجال للجهاز التنفيذي للقيام بوضع آليات تنفيذ القرار. وتنفيذ القرار يعتبر أحد المظاهر التي تجعل النظام السياسي يمتلك المصداقية، وأي نظام لا تنفذ قراراته يتعرض للهزات سواء تعلق الأمر بالقرار نفسه أو بآليات التنفيذ، ولذلك فمضمون القرار ينبغي أن يخدم مكونات الدولة والأمة التي يتحرك من خلالها النظام السياسي.

المستوى الثالث: تسويق القرار

وهو ما يطلق عليه بالجهاز الإعلامي، ورغم أنه جزء من الجهاز التنفيذي لكنه يحظى بعناية خاصة، لأنه هو الوحيد الذي يضمن تنفيذ القرار ودراسة تبعات التنفيذ واستقبال رسائل الرفض أو القبول. وفي أحيان كثيرة يقوم الجهاز الإعلامي بجس النبض قبل صنع القرار من خلال أدوات التسويق التي يصنعها النظام السياسي لنفسه، كأحد وسائل الحماية والتسويق الإعلامي.

ويحدث هذا كثيراً في الأنظمة السياسية التي لا تتمع بقدر كبير من الشفافية والديمقراطية ولا يُعرف بوجه الدقة الجهات التي تصنع القرار.

السلطة السياسية

تعتبر السلطة السياسية ركناً جوهرياً وأساسياً في قيام الدولة أو النظام السياسي، نظراً لكونها العنصر المميز للدولة عن غيرها من الجماعات حيث تمارس سلطتها وسيادتها على جميع الأفراد الموجودين فوق إقليمها وفقاً للقانون الدولي، حتى أن البعض من المفكرين يعرف الدولة "بالسلطة" والمقصود هنا بالسلطة السياسية، سلطة الدولة، وبذلك فهي سلطة التنبؤ والدفع والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة لقيادة البلاد.

ومن المؤكد أن السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة، وهي أيضاً ضرورية لكونها الوسيلة التي بواسطتها تستطيع الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، ولا ينافسها في ذلك أحد، وهو ما يستتبع تمتعها (أي الدولة) بالقوة والقهر واستحواذها لوحدها على القوة العسكرية لحماية مصالح الأفراد والجماعات التي أقامتها، وتنظيم أمرها بما يتماشى والصالح العام، لأن وظيفة الدولة في العصر الحديث، لم تعد محصورة في حماية مصالح الحاكم ومجموعته عن طريق القوة، وإنما أصبحت تمتد إلى العديد من المجالات، وهدفها تحقيق أكبر قسط من العدل والمساواة، ولذلك يشترط الفقهاء أن تقوم هذه السلطة على رضا وقبول المحكومين.

أشكال السلطة السياسية

السلطة الاجتماعية المباشرة:

هي التي لا يمارسها أحد بمفرده، ولكن الجميع يطيعون ويتصرفون في إطار العادات والتقاليد، وهي تتصف بأنها غير مطبوعة بطابع الإرهاب والعقاب، وإذا كان الشخص، خوفاً من الإبعاد الذي هو أشد العقوبات مضطراً إلى التصرف بما يرضي الجماعة لأن الطاعة في ظل تلك السلطة يطغى عليها الطابع الغريزي، وهذا النوع من السلطة ساد في العصر

القديم، ونجده في عصرنا الحاضر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث توجد جماعات قليلة لا تزال تعيش وفق نظام بدائي، يعتمد على معتقدات وعادات وتقاليد موجودة مسبقاً فلا يجد الفرد إلا مراعاتها والامتناع عن أية مبادرة مخالفة لها وإلا تعرض لعقوبات طبيعية أو الهية.

السلطة المجسدة في شخص أو فئة معينة:

هي تلك السلطة التي تكون مرتبطة بشخص الحاكم يمارسها كامتياز، وهو ما يميزه بها عن غيره من الأشخاص، فتكون مرتبطة بشخصه لما يتمتع به من نفوذ وليست وظيفة مستقلة عنه يمارسها وفق أحكام قانونية مهنية معينة.

السلطة المؤسسة:

هي المعتمدة على رضا الشعب لأن الحاكم لا يمارسها كامتياز أو كصاحب سيادة أو مالك لها، وإنما كوظيفة أسندت له من قبل صاحب السيادة (الشعب) لمدة زمنية محددة. وبظهور السلطة المؤسسة، تظهر أيضاً القواعد القانونية فيستقر النظام أكثر من غيره لاعتماده على القانون واحترامه بما يتماشى والتطور ومصلحة الجماعة، فالسلطة عليها أن توفق بين سيادة القانون واستقرار النظام من جهة، والتطور التاريخي من جهة أخرى، رغم ما في ذلك من صعوبة باستمرار، باعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالجماعة وليس لها مفهوم سياسي فقط.

ولما كانت السلطة ضرورية في المجتمع رغم اختلاف أشكالها لصعوبة تحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع، بدونها فإنها تعتبر بالتالي ضرورة وظاهرة اجتماعية، لارتباطها بالجماعة وبالنفس البشرية. فالجماعة لا تستقيم بدون سلطة سياسية تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد من جهة، ومصالح الجماعة من جهة أخرى. فعلة وأساس قيامها وبقائها، يكمن في تحقيق ذلك التوازن وإلا فقدت مشروعيتها وسندها الاجتماعي، كذلك فإن السلطة السياسية ظاهرة قانونية لارتباطها بالقانون، ذلك أنها في عملها الهادف إلى كفالة التوازن بين المصالح الفردية، ومصالح الجماعة وحمايتها، عليها أن تضع نظاماً يحقق ذلك، هذا النظام الذي لا يمكن أن يكون سليماً ومقبولاً إلا بقيامه على قواعد سلوكية ملزمة تسمى بالقانون، ولهذا فإن القانون ضرورة تلجأ إليها السلطة لتنظيم أمور الأفراد وتقييد اندفاعهم، وتغليب مصالحهم على مصلحة الجماعة، فهي التي تقيد بواسطة تلك الوسيلة غرائز ومطامع الأفراد، غير أن هذا لا يعني بأن وجود السلطة السياسية، يتنافى مع وجود حريات وحقوق للأفراد، فهي بالإضافة إلى ذلك تبين حقوق وحريات الأفراد وتضمن ممارستها وحمايتها بما يتماشى وتحقيق الصالح العام. إلا أن هذا لا يحدث إلا بعد صراع مرير بين السلطة والحرية، وبتعبير أدق العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

مفهوم شرعية النظام السياسي:

الواقع أن الدولة تشكل أداة لخدمة أفرادالشعب، وتخضع لإرادتهم الجماعية وتعمل على تلبية احتياجاتهم المشتركة. وإذا كان أفراد الشعب، هم الذين يشكلون مصدر نشوء الدولة، ودواعي وجودها، فإنهم يشكلون كذلك بحق وجدارة مصدر الشرعية السياسية لأي نظام سياسي يمارس السلطة عليهم. فالنظام السياسي مهما كانت طبيعته، لا يتمتع بالشرعية السياسية إلا بموافقة أفراد الشعب المعني بالأمر بكل حرية وصراحة على قيامه ووجوده شكلاً ومضموناً، وذلك بصرف النظر عن الانتماءات الثقافية والعقائدية لأفراد الشعب، باعتبار أن نظام الحكم يخص كل أفراد الشعب الواحد مهما اختلفت معتقداتهم وظروفهم الاجتماعية.

وعليه فإن الشرعية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإرادة الجماعية لأفراد الشعب المعني بالأمر مباشرة، والنظام السياسي لا يمكن اعتباره نظاماً شرعياً في الظروف العادية، إلا إذا كان منبثقاً من الشعب، ويستمد وجوده وسلطته من الإرادة الجماعية لأفراد الشعب. وتبعاً لذلك يعتبر النظام السياسي الذي يتمتع بالشرعية السياسية، وسيلة يصنعها الشعب بنفسه لتدبير شؤونه المختلفة في شتى المجالات، والتعبير من خلالها عن إرادته الجماعية وسعيه لخدمة مصالحه المشتركة. وهذا يعني أن الشعب بكل أفراده هو الذي يملك شرعية السلطة السياسية بشكل جماعي وطبيعي، ومن حقه المشروع إقامة نظامه السياسي بالشكل الذي يليق به، ويخدم مصالحه الأساسية، كما يحق له مراقبة هذا النظام، والعمل على تغييره بالطرق الملائمة أو انتزاع السلطة من الأفراد الذين كلفهم بممارستها لتلبية حاجاته المشتركة وذلك عندما يقتنع بأن نظامه السياسي أصبح يتعارض مع إرادته الجماعية وطموحاته المشتركة والمشروعة.

وعلى أية حال، فإن مسألة سيادة الشعب على السلطة السياسية وإخضاعها لإرادته الجماعية، أصبحت أمراً بديهياً لا جدال فيه من الناحية النظرية، لكن ممارسة هذه السيادة السياسية بشكل عملي وبمشاركة كل أفراد الشعب، ليست بالأمر السهل، بل إنها في غاية الصعوبة، ذلك أن ظاهرة الاستيلاء على السلطة بالقوة (الانقلابات العسكرية)، واحتكارها وممارستها بطرق تعسفية أو استبدادية من طرف الأقلية، لا زالت تتكرر في العديد من بلدان العالم، وبأشكال مختلفة اما تطبيقه عملياً يتطلب جهود جماعية منسقة أو تربية سياسية صادقة وشاملة لدى أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق الشرعية السياسية، يتطلب توفر الظروف الملائمة والعوامل الضرورية لإقامة السلطة الشرعية، والتي من أهمها، سيادة الإرادة الجماعية لأفراد الشعب المعني ، ومشاركتهم الجماعية في بناء النظام السياسي، وتحديد قواعده مع تمتعهم بحرية الاختيار، وانتظامهم بالشكل المناسب لظروفهم العامة ومصيرهم المشترك.

عمل مجموعات:

هناك مجموعة من الأسس الضرورية الواجب توافرها لكي يتمتع نظام الحكم بالشرعية السياسية أهمها ارتباط النظام السياسي بإرادة الشعب الجماعية:

وإذا كانت السلطة أو نظام الحكم، تنشأ أساساً لخدمة المصلحة العامة لمجموع أفراد الشعب، فإن سيادة الشعب على هذه السلطة وموضوع ممارستها، تمنحه الحق المشروع في أن يكلف من بين أبنائه من يمارسها لخدمة مصالحه المشتركة ووفقاً لإرادته الجماعية وطموحاته المشروعة، فالسلطة السياسية، مصدرها مشترك بين أفراد الشعب وأهدافها ترتبط بإرادة الشعب الجماعية ومصالحه المشتركة.

وتبعاً لذلك يستمد النظام السياسي شرعيته من إرادة أفراد الشعب، كما تفقد هذه الشرعية بمجرد خروجها عن الإرادة الجماعية لأفراد الشعب، وهذا يعني، أن نظام الحكم يكون شرعياً طالما بقي يستمد وجوده وقوته من الإرادة الجماعية لأفراد الشعب، طالما ظل مستمراً لخدمة الشعب وفقاً لإرادته الجماعية وطموحاته المشتركة، ويفقد النظام السياسي شرعيته مبدئياً على هذا الأساس، عندما يتعارض وجوده وممارسته مع مصلحة الشعب العامة وإرادته الجماعية. وعندما يفقد النظام الحاكم شرعيته، يصبح من حق الشعب بمجموع أفراده العمل على تغييره بالشكل الملائم الذي يتفق مع سيادته المطلقة وإرادته الجماعية ومصالحه العليا المشتركة.

مشاركة أفراد الشعب في السلطة السياسية:

تعتبر السلطة السياسية بمفهومها المتضمن للدولة بمختلف هيئاتها، أداة مشتركة لتنظيم شؤون المجتمع البشري، وخدمة مصالحه العامة، وعلى هذا الأساس، تتوقف شرعيتها على مدى تطابقها شكلاً ومضموناً مع الإرادة الجماعية لأفراد الشعب واحترامها لسيادته والتزامها بخدمة مصالحه المشتركة، وذلك باعتبار أن الشعب هو مصدرها الأول، وأساس وجودها، وإذا كانت السلطة السياسية بمفهومها الشامل للدولة، تعتبر أداة مشتركة تنبع من الشعب بفعل إرادته الجماعية لخدمة مصالحه، فمن الطبيعي أن يشارك أفراد الشعب في تنظيمها والإشراف على إدارة دواليبها بالطرق الملائمة لكي تبقى السلطة السياسية وهيئات الدولة أو النظام في خدمة الشعب وتعمل لتلبية حاجياته وفقاً لإرادته الجماعية.

وفي بعض الحالات، قد تختلف أشكال مشاركة أفراد الشعب في تنظيم هيئات الدولة وتسييرها، وذلك حسب الظروف الموضوعية التي يمر بها كل شعب، بيد أن هذه المشاركة لا بد أن تتم بصورة فعلية ووفقاً للإرادة الجماعية لأفراد الشعب، باعتبار أن المشاركة الجماعية في السلطة السياسية، تعتبر من المبادئ الأساسية لقيام الشرعية السياسية ، وإلا كيف يمكن لنظام الحكم أن يكتسب شرعيته دون موافقة ومشاركة أفراد الشعب الذي يستمد منه النظام شرعيته وأسباب وجوده.

تمتع أفراد الشعب بحرية الاختيار:

لا جدال في القول، أن حرية الاختيار السياسي لأفراد الشعب تعتبر من العناصر الأساسية لمصداقية الشرعية السياسية، ذلك أن المشاركة الجماعية لأفراد الشعب في بناء النظام السياسي، وإدارة الشؤون العامة للمجتمع ، لا تتم بشكل إرادي حر، إلا إذا كان أفراد الشعب يتمتعون بالحرية الكاملة للتعبير عن اختياراتهم وميولهم ومواقفهم دون إكراه، فقد عرفت شعوب العالم، العديد من أنظمة الحكم غير الشرعية التي مارست مختلف صنوف الضغط والغش والتضليل والإكراه المقنع، وانتزاع موافقة أفراد الشعب على قيامها بهدف اكتساب الشرعية السياسية أمام الرأي العام المحلي والعالمي، حتى ولو كانت هذه الشرعية"مزيفة"بشكل سافر، وهذا ما يتعلق بالأنظمة التي تسعى لاكتساب الشرعية"الظاهرية" لتبرير وجودها واستمرار بقائها. أما بخصوص الأنظمة الاستبدادية التي استولت على السلطة بالقوة، فهي تمارس السلطة بواسطة القهر وقمع المعارضة المشروعة، مع استخدام مختلف المبررات وأشكال التضليل والخداع لإحكام سيطرتها على أفراد الشعب، وخنق الأصوات الحرة التي تطالب برفع الظلم عن أبناء الشعب. والملاحظ أن الأنظمة الاستبدادية، تقوم أساساً على مصادرة الحقوق الفردية، ومصادرة الحريات الأساسية، وتعتمد خاصة على القوة في ممارسة السلطة وتنفيذ إرادة الحكام الجائرة. ولا تكون المشاركة الجماعية لأفراد الشعب في تحديد قواعد السلطة وممارستها معبرة بصدق عن إرادتهم ورغباتهم الحقيقية، إلا إذا جرت هذه المشاركة في ظل التمتع الكامل بحرية الاختيار، وحق التعبير عن الاختلاف في الرأي والاقتناع دون أي خوف، بيد أن حرية الاختيار هذه لا تكون مضمونة لأفراد الشعب إلا إذا تمكن أفراد الشعب من الاتفاق بصورة أو بأخرى على إقامة سلطة تعبر بصدق عن إرادتهم الجماعية، وتكون في نفس الوقت قادرة على أن تضمن لهم التمتع بالحرية والمشاركة الجماعية في تنظيم السلطة الشرعية وممارستها وفقاً لقواعد عادلة متفق عليها بحرية واقتناع كامل.

مشاركة أفراد الشعب بوضع النظام السياسي:

تعتبر المشاركة الجماعية لأفراد الشعب في بناء النظام السياسي وإدارة الشؤون العامة للمجتمع، ضرورة ملحة وعملية، لإخضاع السلطة السياسية لإرادة الشعب الجماعية، حيث أن انتظام أفراد الشعب بشكل حر وملائم للأوضاع المشتركة التي يمرون بها من المتطلبات الضرورية لتحقيق هذه المشاركة الجماعية، وجعلها أفضل تنظيماً وأكثر فعالية وفائدة، فالشعب في الواقع لا يستطيع أن يمارس سيادته المطلقة المتمثلة في الإرادة الجماعية لمجموع أفراده وجعلها مصدراً حقيقياً لمختلف مظاهر السلطة العامة والقرارات المتعلقة بشؤونه العامة، إلا من خلال مشاركة مجموع أفراده على اختلاف ميولهم وانتماءاتهم السياسية والاجتماعية والثقافية، في صنع النظام السياسي، ومراقبته باعتبار أن حق الأفراد في المشاركة في تنظيم وإدارة الشؤون العامة المشتركة للمجتمع، ويرتبط فقط بحق الانتماء للشعب (أي المواطنة) بصرف النظر عن الميول الشخصية والأوضاع الاجتماعية للأفراد.

فالإرادة الجماعية لأفراد الشعب تتكون أصلاً من اتفاق الإرادات الفردية، كما أن الجهد الجماعي المشترك لتدبير الشؤون العامة، وتحقيق الأهداف المشتركة يتشكل أساساً من تضافر الجهود الفردية المنسقة لأفراد المجتمع، ولكي تتضافر الجهود الفردية لخدمة المصلحة العامة، والتوفيق بين الإرادات الفردية لتكوين الإرادة الجماعية، لا بد من انتظام أفراد الشعب في تنظيمات وتشكيلات حرة وملائمة للتمكن من خلالها من تبادل الآراء فيما بينهم ومناقشة القضايا العامة المطروحة، وتنسيق الجهود من أجل معالجتها وفقاً لما تتطلبه المصلحة العامة، ودون المساس بالحقوق والحريات الأساسية لأفراد المجتمع، وأحياناً قد تكون هذه التشكيلات موحدة في تنظيم واحد أو مستقلة عن بعضها البعض وذلك تبعاً للشكل المناسب أكثر والاختيار الإرادي الحر لأفراد الشعب، ومن البديهي أن تعدد التشكيلات السياسية واختلاف اتجاهاتها يؤدي-بلا شك-إلى تنافسها من أجل الوصول إلى السلطة وتنظيم شؤون المجتمع وفقاً للأفكار والنظريات الخاصة بكل منها. وإذا كان هذا التنافس يعتبر أمراً عادياً لدى المجتمعات التي تتمتع بالحرية وانتهاج النظام الديمقراطي، فإن الأمر لا يدعو إلى الحذر من نمو النزعة التعسفية، ومحاولات التشكيلات السياسية التي تسعى لفرض سيطرتها وتصوراتها باعتماد أساليب الإكراه المقنع والضغوط المختلفة، فالتشكيلات السياسية تعتبر الأطر النظامية الملائمة لتمكين أفراد الشعب من تبادل الآراء والأفكار ومناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، والتعبير عن انشغالاتهم وحاجياتهم المشتركة، واقتراح الطرق والأساليب والإجراءات الناجعة لتنظيم نشاطات الدولة بهدف ترقية أفراد المجتمع في شتى المجالات وتلبية حاجياتهم المشتركة وطموحاتهم المشروعة وذلك في إطار الشرعية والاحترام المتبادل وعن طريق الشرح والإقناع ونبذ أساليب الإكراه والتعسف والمحاولات الهادفة إلى منع الأفراد من التمتع بحرياتهم وحقوقهم المشروعة.

عصف ذهني

1. تقسم المجموعة لمجموعات عمل 4-5 مشتركات او مشتركين في كل مجموعة.
2. إعطاء كل مجموعة عدد من أوراق الحائط وأقلام.
3. كل مجموعة تاخذ مهمة تعريف النظام السياسي ومكوناته ومستوياته حسب ما تراه مناسباً في مدة زمنية لا تتجاوز 20 دقيقة.

الديمقراطيات القديمة:

إن مصطلح الديمقراطية بشكله الإغريقي القديم- تم نحته في أثينا القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد، والديمقراطية الأثينية عموماً يُنظر إليها على أنها من أولى الأمثلة التي تنطبق عليها المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي.

كان نصف او ربع سكان أثينا الذكور فقط لهم حق التصويت، ولكن هذا الحاجز لم يكن حاجزاً قومياً و لا علاقة له بالمكانة الاقتصادية، فبغض النظر عن درجة فقرهم كان كل مواطني أثنيا أحراراً في التصويت والتحدث في الجمعية العمومية. وكان مواطنو أثينا القديمة يتخذون قراراتهم مباشرةً بدلاً من التصويت على إختيار نواب ينوبون عنهم في إتخاذها. وهذا الشكل من الحكم الديمقراطي الذي كان معمولاً به في أثينا القديمة يسمى بالديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية النقية. وبمرور الزمن تغير معنى "الديمقراطية" حيث ارتقى تعريفها الحديث كثيراً منذ القرن الثامن عشر مع ظهور الأنظمة "الديمقراطية" المتعاقبة في العديد من دول العالم.

الديمقراطية:

هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالاجمال على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثريّة وحماية حقوق الأقليات والأفراد.

و يمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف مجتمع حر. والديمقراطية بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية و يشير إلى ثقافة سياسيّة و أخلاقية و قانونية معينة تتجلى فيها مفاهيم الديمقراطية الأساسية.

التقنية المستخدمة:

- النقاش العام مع تدوين الافكار والخروج في النهاية الى تعريف للديمقراطية.
- مجموعات عمل بحيث تقدم كل مجموعة شرحاً عن نوع من أنواع الديمقراطية، ومن ثم يتم فتح نقاش عام.

أشكال الديمقراطية

الديمقراطية النيابية:

وهي نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين. وتسمى بالنيابية لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نواباً يقررون عنهم. وقد شاع هذا الشكل من الحكم الديمقراطي في العصور الأخيرة و شهد القرن العشرين تزايداً كبيراً في اعداد نظم الحكم هذه و لهذا صار غالبية سكان العالم يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية نيابية (وأحياناً يُطلق عليها "الجمهوريات"). وبالإمكان تقسيم الديمقراطيات إلى ليبرالية (حرة) وغير ليبرالية (غير حرة). فالديمقراطية الليبرالية شكل من أشكال الديمقراطية تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون و مبدأ فصل السلطات، وفي نفس الوقت تضمن للمواطنين حقوقاً لا يمكن إنتهاكها. أما الديمقراطية غير الليبرالية (غير الحرة) فهي شكل من أشكال الديمقراطية لا توجد فيها حدود تحد من سلطات النواب المنتخبين ليحكموا كيفما شاؤوا.

الديمقراطية المباشرة

و تسمى عادة بالديمقراطية النقية وهي نظام يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم. وتاريخياً كان هذا الشكل من أشكال الحكم نادراً نظراً لصعوبة جمع كل الأفراد المعنيين في مكان واحد من أجل عملية التصويت على القرارات. ولهذا فإن كل الديمقراطيات المباشرة كانت على شكل مجتمعات صغيرة نسبياً وعادة ما كانت على شكل دول المدن، و أشهر هذه الديمقراطيات كانت أثينا القديمة.

تقنية المحاضرة القصيرة عن طريق شرائح العرض

اركان الديمقراطية

- حكم الأكثرية.
- حماية حقوق الأقليات والأفراد.

كمدرب عليك مراعاة الارشادات العامة التالية لمراعاة اسس السلوك الاجتماعي المناسب لبيئة المشاركين:

1. الأسماء - اسأل المشاركين بأسمائهم الذين يودون مخاطبتهم بها.
2. التحيات – راعي طريقة التحية والتحيات المتداولة والمقبولة في المجتمع الذي تقدم تدريبك فيه.
3. الأدب والاحترام – يجب أن تراعي استخدام عبارات الأدب والاحترام التي يتداولها المجتمع المحلي لمكان انعقاد التدريب.
4. الإيماءات - يجب أن تراعي استخدام الإيماءات المناسبة مع مجتمع التدريب " تطويق الايدي، وضع الأيدي على الفخذين، الجلوس، الوقوف، طريقة الضحك ....."
5. الاتصال بالعين – راعي طريقة التواصل بالعيون فقد تكون مرفوضة في بعض المجتمعات.
6. القيم – يجب مراعاة القيم السائدة في المجتمع المحلي لبيئة التدريب.
7. الالتزام بالمواعيد – ضرورة التزامك الصارم بأوقات التدريب وفي برنامج التدريب اليومي والأوقات المخصصة لكل نشاط.
8. السعال، العطس والقيام بالمخاط – يجب أن تكون ذو شفافية عالية في السلوكيات.

عرض على شاشة العرض الالكترونية

مفاهيم حكم الأكثرية

هي مفاهيم ومبادئ مصممة حتى تحافظ الأكثرية على قدرتها على الحكم الفعال والاستقرار والسلم الأهلي والخارجي ولمنع الأقليات من تعطيل الدولة.

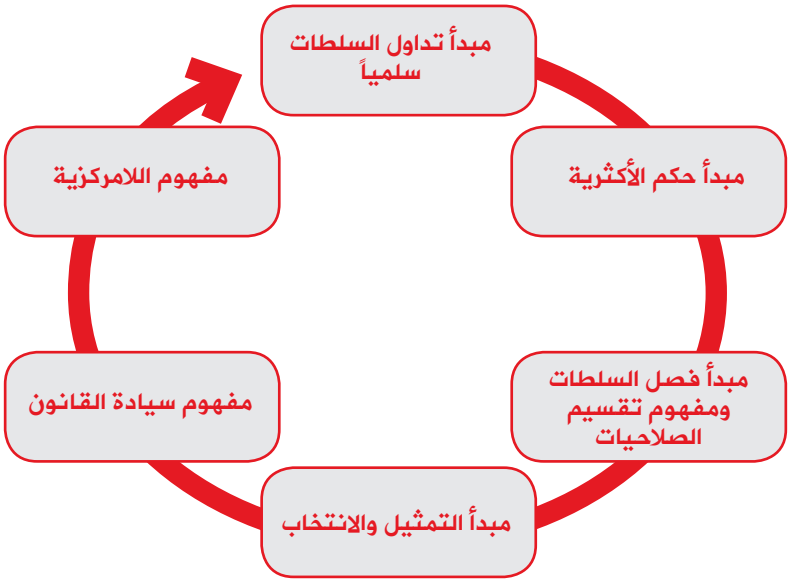

حقوق الإنسان

تقنية المحاضرة القصيرة عن طريق شرائح العرض

حقوق الإنسان (وتسمى أيضا الحقوق الطبيعية)، وهي تلك الحقوق الأصلية في طبيعتها، والتي بدونها لا يستطيع الانسان العيش كبشر.

حقوق الانسان معرفة بعدة وثائق اساسية، اسمياً، في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي تبنته الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1948، الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية الذي تم تبنيه عام 1966، وكذلك العهد العالمي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، الذي تم تبينه عام 1966. واعلان ڤيينا الذي تم تبينه في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في العام 1993.

في الاصل: تطورت حقوق الانسان لتشير الى مجموعة من الحقوق الفردية التي كان مطلوباً خلالها من الدول أن تحترمها أو توفرها لمواطنيها. لم يشتمل فقط على منع بعض التصرفات، ولكن ايضاً، كوسيله لتنفيذ بعض الواجبات لحماية وتعزيز الاستمتاع ببعض الحقوق.

بكلمات اخرى اساءة استعمال حقوق الانسان، قد تأخذ شكل خروقات أو انكارات. بينما الفهم الكامل لحقوق الانسان لا يزال مثالياً.

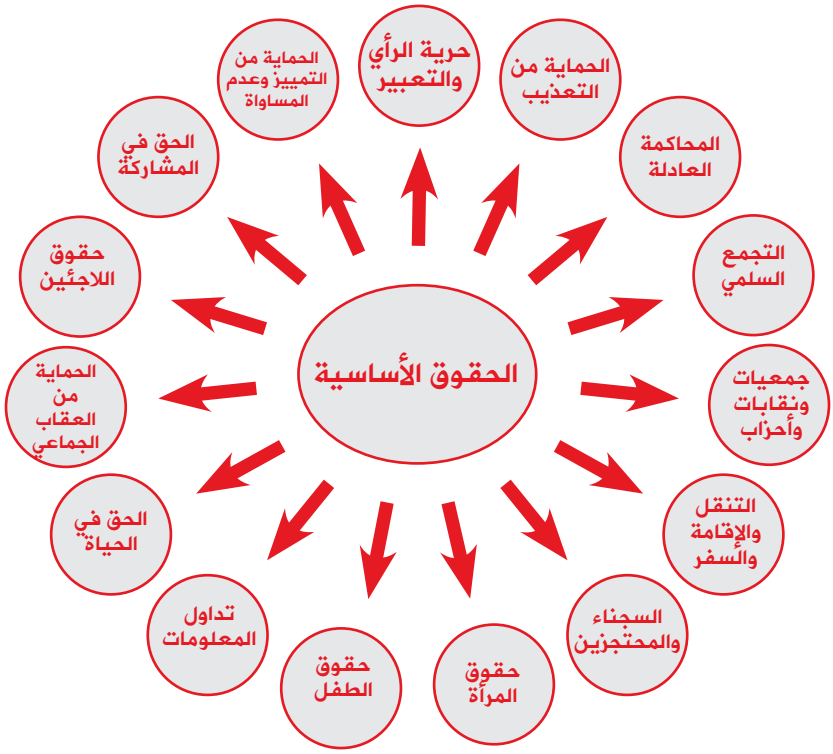
الحقوق الأساسية
حرية الرأي والتعبير
الحماية من التعذيب
المحاكمة العادلة
التجمع السلمي
جمعيات ونقابات وأحزاب
التنقل والإقامة والسفر
السجناء والمحتجزين
حقوق المرأة
حقوق الطفل
تداول المعلومات
الحق في الحياة
الحماية من العقاب الجماعي
حقوق اللاجئين
الحق في المشاركة
الحماية من التمييز وعدم المساواة

الديمقراطية وحقوق الإنسان

الديمقراطية وحقوق الانسان مفهومان مختلفان بكل وضوح، ويجب النظر اليهما كمصطلحات سياسية منفصلة ومتميزة. بينما تهدف الديمقراطية الى منح القوة للشعب بصورة جماعية. تهدف حقوق الانسان الى منح القوة الى الأفراد. وبالتالي، فإن حقوق الانسان متصلة مباشرة "بكيفية" الحكم، وليس بمن الذي يحكم، وهذا قد يكون الوضع في الديمقراطية الانتخابية، ولكن قد لانراه في الديمقراطية الحقيقية.

وعليه، فقد نرى "ديمقراطيات" لا تحمي بالضرورة حقوق الانسان، بينما هناك بعض الدول غير الديمقراطية القادرة على التأكد من وجود حقوق انسان في نظامها.

بالاضافه الى ذلك، فإنه فقط من خلال ديمقراطية تعمل بصورة جيدة، يكون فيها المواطن العادي قادراً على أن يستعمل الآليات التي تؤكد ممارسته لتلك الحقوق.

فالعلاقة بين حقوق الانسان والديمقراطية، قد تكون اكثر وضوحاً من خلال فحص الحقوق المدنية والسياسية، خصوصاً تلك الموضحة في المادة "رقم 21" من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة "رقم 25" من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث تم التأكيد على مشاركة المواطنين في الحكومة من خلال انتخابات حرة وعادلة، ومن خلال خدمة مباشرة ومشاركة مباشرة ايضاً.

هذه الحقوق تتعلق بحقوق حرية التعبير، التجمع، المشاركة، والحركة والتي هي صفات تتشارك مع الديمقراطية، كما هو الشأن بالنسبة لحق التحرير، وأمن الانسان والتاكد من تطبيق القانون.

أما الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، فإنها تُعرف بكثرة على أنها تتقاطع إن لم تكن تتطابق مع الديمقراطية.

بالحقيقة ان الحقوق السياسية والاجتماعية التي من الممكن أن تعرّف من قبل مواطنين يتمتعون بمستوى أساسي من الأمن المادي، أي بمعنى توفر المأوى والمياه والصحة العامة والعمل أو الدخل.

اجتماعياً، الديمقراطية تتبادل بالعلاقة مع حقوق المساواة وعدم التمييز خصوصاً للجماعات المهمشة بما يتضمنهم النساء والأقليات.

ثقافياً، احترام التنوع والتعددية الملازم للديمقراطية، يتصل بحماية الحقوق المتعلقة باللغة، الدين والعرق.

هكذا، فانه من الواضح بان الديمقراطية وحقوق الانسان هما متبادلا العلاقة، خصوصاً عند التعريف الاوسع للديمقراطية كديمقراطية حقيقية، وحقوق الانسان كحقوق مدنية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

هذه الانواع المختلفة من الحقوق لا يمكن التعرف عليها في نظام غير ديمقراطي، وعليه، من غير الممكن تطبيق اي ديمقراطية بغياب هذه الحقوق.

نشاط

- يتم ارسال عناوين الى أعضاء المجموعة، وامهالهم مدة يوم لعمل بحث بيتي حول موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان.
- يبدأ التدريب بمقدمة من خلال منسق التدريب حول المواضيع التي سوف تطرح.
- يتم الاتفاق على مناقشة الاسئلة التالية:

- السؤال الاول: ما هي حقوق الانسان (تعريف حقوق الانسان)
- السؤال الثاني: الديمقراطية وحقوق الانسان العلاقة بينهما؟
- ثم نبدأ من جديد ويعطى كل مشارك فرصة التعقيب حول الموضوعين.

نشاط

من خلال عمل مجموعات، يتم الحديث عن الأركان الأساسية لأي نظام ديمقراطي، حيث تقوم كل مجموعة بالحديث عن تفصيلات هذا الركن.

الأركان الاساسية للمجتمع الديمقراطي

- التعددية
- المساواة
- حرية التعبير
- الانتخابات
- الشفافية والمحاسبة
- محاربة الفساد
- احترام القانون والدستور
- الرقابة على الحكومة
- الفصل بين السلطات الثلاث
- احترام حقوق الانسان

المواطنة

عصف ذهني حول المواطنة وكيفية اكتسابها وأسس منحها

مفهوم المواطنة: هي العلاقة القانونية التي تربط الفرد بالدولة، وتقوم هذه العلاقة على أسس التبادل من ناحية الحقوق والواجبات.

فلكل مواطن مجموعة من الحقوق التي يجب على الدولة العمل على توفيرها له من أجل ضمان أمنه وسلامته ومصالحه ورفاهيته وسبل العيش له، وعلى كل مواطن أيضاً مجموعة من الواجبات التي عليه أدائها تجاه السلطات العامة والمجتمع، من أجل ضمان قيام الدولة بوظيفتها الأساسية في عملية قيادة المجتمع وتنظيم حياته بالشكل المناسب الذي يضمن تحقيق مصالح وغايات الغالبية العظمى من أعضائه.

إن بناء هذا الشكل من العلاقة لا يمكن إلا في المجتمع الديمقراطي الذي يتيح لكافة المواطنين الحق في انتخاب السلطة التي ستقود المجتمع، وبالتالي تمنحهم الحق في المتابعة والمراقبة الدائمة على عمل هذه السلطة من أجل ضمان قيامها بالدور المطلوب منها على أكمل وجه، فالمواطنة في المجتمع الديمقراطي تعني الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي في هذا البلد، ولذلك فان مفهوم الديمقراطية هو مفهوم ملازم لمفهوم المواطنة.

كيفية اكتساب المواطنة؟

لا تحق المواطنة لكل من يسكن في حدود دولة معينة "حيث أن الأجانب كالسياح والعمال الأغراب وأعضاء البعثات الدبلوماسية وبعض المقيمين بصورة دائمة الذين لا يحصلون تلقائياً على المواطنة التي يقيمون فيها" وعليه، فلا يحق لهم كافة الحقوق ولا تفرض عليهم كافة الواجبات.

تُمنح المواطنة في أغلب دول العالم بناء على أسس معينة منها:

- مواطنة مشتقة من قرابة الدم، حيث تنتقل من الوالدين إلى الأبناء.

- مكان الولادة، حيث تمنح المواطنة في بعض الدول لمن ولد داخل حدودها دون اعتبار مواطنة الوالدين.

تحدد قوانين الهجرة في الدول المختلفة، كيفية اكتساب المواطنة بالهجرة، حيث تدخل أحياناً اعتبارات دينية أو تاريخية أو قومية عنصرية أو اقتصادية وديموغرافية وحضارية.

عمل مجموعات:

يتم تقسيم المشاركين الى أربع مجموعات، تناقش مجموعتان منها الحقوق، ومجموعتان أخريان الواجبات المترتبة على المواطنة.

الحقوق الأساسية للمواطنة في ظل النظام الديمقراطي

الحقوق المدنية وتشمل:

1. الاعتراف بحرية الفرد ما لم تتعارض مع القانون وحريات الآخرين.
2. الحق في المساواة أمام القانون ودون تمييز.
3. الحق في الحياة وتقرير المصير وحق الإنسان على جسده.
4. الحق في الحصول على العدالة القانونية والمحاكمة النزيهة.
5. عدم التعرض للاعتقال أو التوقيف دون محاكمة وعدم التعرض لهجوم أو تعذيب.
6. الحق في الملكية الخاصة.
7. ضمان الحريات العامة (حرية التعبير عن الرأي، حرية التفكير والاعتقاد والضمير).

الحقوق السياسية وتشمل:

1. حق المشاركة في الانتخابات بكافة مستوياتها.
2. حق العضوية في الأحزاب والمشاركة في الحركات المختلفة، للتأثير في القرار
3. السياسي وشكل اتخاذه.
4. الحق في الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية في إطار القانون.
5. الرقابة على السلطة السياسية وأدائها.
6. حق المشاركة في الحكم.
7. حق المشاركة في الجمعيات والحركات التطوعية.

الحقوق الاجتماعية وتشمل:

1. الحق في حد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية.
2. حق المشاركة في الحياة الثقافية والتراث الاجتماعي.
3. الحق في الحياة الكريمة المتحضرة وحسب معايير المجتمع الذي يعيش فيه المواطن.
4. حق توفير فرص العمل والتعليم وتأمين الحاجات الاساسية لحياة المواطن وعائلته.
5. الحق في الرعاية الصحية.

الواجبات الأساسية للمواطنة

يلتزم المواطن بأداء مجموعة من المسؤوليات التي تقع على عاتقه مقابل الحصول على الحقوق التي تمنحه إياها المواطنة، بعض هذه المسؤوليات تحدد رسمياً وينص عليها القانون، والبعض الآخر مفهوم ضمناً يلتزم به المواطن طوعاً، وتشكل هذه المسؤوليات المتوازية مع الحقوق عاملاً أساسياً في تحديد مفهوم المواطنة، وتهدف هذه المسؤوليات إلى تحقيق مصلحة الفرد والدولة وإلى تحسين أوضاع المجتمع ومنها:

1. مسؤولية دفع الضرائب للدولة: المساهمة في الدعم الاقتصادي للدولة لضمان استمرارها واستمرارية المجتمع، وضمان قدرة الدولة على منح الحقوق الأساسية للمواطنين، حيث أن قسماً من مردود الضرائب يعود إلى المواطن في شكل خدمات في مجالات التعليم والصحة والمنشآت اللازمة للحياة المتحضرة. .. الخ.
2. مسؤولية إطاعة القوانين التي تسن بطرق شرعية: بموجبها يقع على المواطن واجب القبول بالقرارات التي تتخذها الدولة والقوانين التي تسنها مقابل ما يقع على الدولة من واجب استشارة مواطنيها في إدارة الامور العامة، ويعتبر الخضوع للقانون عاملاً أساسياً في ضمان المساواة والديمقراطية وتماسك النسيج الاجتماعي وضمان الامن والنظام.
3. مسؤولية الدفاع عن الدولة ومواطنيها في حالات النزاع والحرب: خدمة المواطن العسكرية إذا ما دعي للتجنيد، والهدف من ذلك هو أحد العوامل التي تساهم في خلق المواطنة، من خلال استناده الى مفهوم الانتماء للوطن.

من أجل مواطنة فاعلة وايجابية:

من ضمن مسؤوليات المواطنة هناك واجبات لا ينص عليها القانون إلا أنها تعتبر من أساسيات سلوك المواطن في التعبير عن انتمائه ومشاركته في المجتمع حيث يمكن تلخيص بعض هذه الأساسيات التي بممارستها ينتقل موضوع المواطنة من كونه رابطة قانونية إلى انتماء حي وفاعل للوطن.

أ- واجبات المواطن تجاه نفسه:

- التحلي بالأخلاق الكريمة، بأن يكون خلوقاً وصادقاً أميناً طاهر اليد ويقوم بواجباته بإخلاص، وأن يتمسك بالقيم الرفيعة.
- أن يهتم بتنمية معارفه وتوسيع آفاقه الثقافية والفكرية بالقراءة والمطالعة والمتابعة.
- الاهتمام بعطائه وأداءه الدراسي في جامعته ومدرسته، وفي تطوير وتحسين مهنته وعمله لكسب لقمة عيشه بشرف.
- ممارسة الأنشطة الاجتماعية المتنوعة، والاشتراك في مؤسسات المجتمع المدني.

ب - واجبات المواطن تجاه الآخرين:

- إظهار الاحترام للآخرين ومعاملتهم بصدق وأمانة.
- تحاشي النميمة وإثارة الفتنة بين الناس.
- الامتناع عن توجيه الملاحظات الفظة والنقد الجارح والتهجم على الآخرين.
- ضبط النفس في المواقف الحرجة وعدم الانسياق الى الانفعال والعنف، وأن يقابل الإساءة بالتسامح والإحسان وأن يسعى الى إزالة الخصومات بالتقريب والمصالحة بين المتخاصمين.
- الإيفاء بالعهود وأن يراعي شروط المصلحة العامة.
- احترام كرامات الناس ومشاعرهم وحقوقهم وحرياتهم وخصوصياتهم.

ج - واجبات المواطن تجاه مجتمعه:

- الإخلاص للمجتمع باحترام قيمه وعاداته وتقاليده ومشاركة الناس أفراحهم وأحزانهم ومناسباتهم.
- مد يد العون لمن هو بحاجة لها ودفع الآخرين والعمل معهم لمساعدة المحتاج.
- التعاون مع الآخرين في المشاريع والمؤسسات الهادفة الى خدمة المجتمع وتطوره.
- المبادرة الى الاهتمام بقضايا المجتمع وإثارتها وطرقها أمام الجهات والمؤسسات المعنية لحلها.

د - واجبات المواطن تجاه بيئته:

- المحافظة على نظافة البيئة وحمايتها من العبث بها أو تلويثها أو تشويهها.
- المساهمة في زراعة الاشجار وحمايتها، لأثرها في جودة البيئة.
- المشاركة في حملات الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث ومصادره.

هـ - واجبات المواطن تجاه بيته:

- احترام آراء وأفكار وشخصية جميع أفراد العائلة.
- تهيئة الجو المناسب لمشاركة جميع أفراد الاسرة في أخذ القرارات والنقاشات والحوارات.
- عدم استعمال العنف ضد أي فرد من أفراد العائلة.
- تلبية احتياجات البيت وأفراده من مأكل ومأوى وترفيه. .. الخ.
- احترام مشاعر وحقوق وحريات وخصوصيات أفراد العائلة.
- تعزيز الدفء والحب والحنان والصدق والإخلاص في العائلة.

التعددية

مفهوم التعددية

تقترح النظرية التعددية أن الأفراد أو الجماعات في المجتمع لا يملكون نفوذ متساو، ولكن لكل فرد أو جماعة نفوذ متفاوت حسب المسألة المطروحة على بساط البحث. ويقوم المجتمع التعددي على التنافس الحر بين جماعات المصالح التي تسعى للتأثير على صنع السياسة العامة من أجل خدمة مصالحها الذاتية وتعمل على أن يكون لها شخصيتها الذاتية المستقلة وأن تشارك في السلطة السياسية التي تعتبر من حقوق الدولة.

والتعددية هي أكثر الأفكار المعاصرة المتعلقة بطبيعة سلطة الدولة إثارة للاهتمام. ولها أبعاد عدة أهمها: «التعددية الإمبريقية او التجريبية» وهي التي تهتم بصفة استثنائية بوصف الموقع الفعلي للسلطة السياسية في المجتمعات. ويعالجون السؤال: كيف هو المجتمع منظم في الواقع؟ والتعدديون الامبريقيون هم من أكثر المفكرين السياسيين في العصر الحالي أهمية، وهم يصنفون الجماعات كأساس للسياسة في المجتمع الديمقراطي. و «التعددية العقائدية» التي تهتم بصورة أكثر بمعالجة السؤال: كيف يقتضي تنظيم أفضل أنواع المجتمعات؟

وتركز مدرسة أخرى من التعدديين أي الفئة الأخلاقية اهتمامها على إجابة السؤال: كيف يجب أن تكون بنية القوة في المجتمع؟ وذلك بدلاً من الاهتمام بدراسة واقع توزيع القوة السياسية في المجتمع. وينادي هؤلاء بمجتمع تكون فيه الحكومة ذات سيطرة محدودة، وتقوم فيه الجماعات التطوعية والمنظمات غير الحكومية بوظائف أكثر من وظائف الدولة. وهم يرغبون برؤية المجتمع السياسي أكثر لا مركزية وتكون فيه السيطرة والقوة والنفوذ في أيدي تجمعات صغيرة منظمة هي في طبيعتها أقرب للشعب كأفراد.

ومن الواضح أن ما نجده في المجتمع اليوم هو خليط مما تطرحه هاتين المدرستين. وأن المجتمع يمكن الحفاظ عليه بشكل تكون فيه جماعات متعددة ومتنوعة مستقلة، وحكومة قوية بصورة كافية تجعل من الدولة قوة فعالة في المجتمع الدولي.

تعريف التعددية:

يعرف أحد كبار المفكرين السياسيين الأمريكيين روبرت داهل في "كتابة الديمقراطية التعددية في الولايات المتحدة" (1967) يعرف التعددية بأنها:

"نظام سياسي تتمحور فيه جماعات متعددة أو عدة مراكز قوى بدلاً من وجود مركز قوي منفرد بالسلطة، ولا يملك أي منها السلطة المطلقة ولا يمكن له أن يكون صاحب سيادة مطلقة". ويقترح داهل أنه من أجل أن تكون الجماعات ذات فعالية فإنها يجب أن تكون نشطة وشرعية.

وتمثل التعددية السياسية شرعية فكرة مركزية في الحياة الاجتماعية: للمواطنين قيم متعددة ولذا فإنهم يسعون لتحقيق غايات مختلفة في المجتمع. وتحمي التعددية المواطنين وتمنحهم القوة بالسماح لهم التنظيم طوعياً مع الأشخاص من ذوي الأفكار والمصالح للتغيير والتطور في المجتمع وتقف حاجزاً منيعاً ضد طغيان السلطة المركزية للدولة. كما وأنها تسهل قبول الجماعات المتنافسة للنظام السياسي واعتباره عادلاً ومنصفاً. ويحدد داريل باسكين في كتابه "الديمقراطية التعددية الأمريكية" (1971) ثلاث قيم هامة يتضمنها تعريف التعددية في المفهوم الغربي هي: (1) التنوع الاجتماعي والتوازن (2) فصل السلطات (3) استقلالية الأنظمة الدنيا.

والتعددية هي نقيض الشمولية. ففي حين تقوم الشمولية على نظام الحزب الواحد ذو السلطة المركزية المطلقة، فإن التعددية هي نظام مراكز القوى المتعددة التي تؤدي إلى الحد من قدرة السلطة المركزية في الحفاظ على مطلق القوة ويمر صنع القرار في ثلاث مراحل هي: "تنافس فتفاوض فتسوية".

يؤمن التعدديون أن المجتمع السياسي الديمقراطي يقوده عدة جماعات أي أنه يوليارکي (الحكم التعددي/حكم متعدد) ويقابله المونارکي (الحكم الفردي/حكم فرد/الملكية). ويرى أصحاب مفهوم التعددية أن فئات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة تتقاسم القوة ضمن النظام السياسي. ولكل فئة منها القوة الكافية لحماية مصالحها الخاصة الأساسية والقوة الكافية للسيطرة على الآخرين. كما وأنهم لا يتفقون مع أصحاب النظرية النخبوية بأن التآلف النخبوي بين أصحاب المصالح والبيروقراطية قادر على أن يتحكم بالسلطة أو لديه القوة الكافية داخل النظام السياسي لينفرد بالحكم. وهم يعتقدون أن للرأي العام والانتخابات تأثير كبير على النخبة الحاكمة.

ركائز التعددية

دراسة حالة

يتم توزيع الورقة التالية ومن ثم يتم الطلب من المجموعات تحديد دقيق لركائز التعددية:

التعددية مبدأ يسعى إلى التقليل من نفوذ الدولة وأهميتها والتأكيد على التجمعات الإنسانية الأخرى المتواجدة ضمن أطر الدولة – الدينية والمهنية والثقافية وغيرها – ونموها بشكل مستقل عن الدولة. ويرى هؤلاء أن الدولة ما هي إلا مظهر من المظاهر المتعددة في النظام الاجتماعي وهي ليست أكثر أهمية ويجب أن لا يكون لديها قوة أكثر من التجمعات الأخرى. وهم يقسمون النظام الاجتماعي الى عدد من الجماعات الصناعية والدينية والاجتماعية التي تنشأ نفسها بنفسها وتنظم ذاتها. وهي ترى دور الدولة ليس كسلطة أعلى منهم ومسيطرة عليهم ولكن كوسيلة تسوية بينهم. ولا يوجد في الزمن المعاصر مجتمع تعددي بهذا الشكل ومن الصعب رؤية كيف من الممكن وجود مجتمع كهذا دون وجود سلطة سياسية كافية لإرغام الفئات المتعددة على الانسجام والتعاون. وقد عارض أصحاب هذه المدرسة القوة المتزايدة للحكومة.

والمحرك الديناميكي للعقيدة التعددية هو الخوف من التوسع المتزايد لسلطات الدولة الحديثة وقوتها وتسلطها على نشاطات التجمعات التطوعية. ولا يهتم التعدديون بمسألة السيادة. ويذهب البعض منهم إلى درجة إنكار وجود السيادة في دراستهم للوقائع غير الرسمية للمجتمع السياسي. مع أن التعدديون لا ينكرون حتمية سيادة الدولة، إلا أنهم يسعون للحد من الاتجاه نحو المركزية، ويعملون على أن لا تخنق قوة الدولة القمعية الإنجازات الخلاقة والعفوية للجمعيات التطوعية التي لعبت في الماضي دوراً مشهوداً في تطوير الحضارة الإنسانية. ويرى التعدديون المجتمع كتجمع معقد لنشاط مترابط للتجمعات البشرية. وهم يظهرون اهتماماً قليلاً في الحصول على مناصب حكومية لدى السلطة السياسية الشرعية، ويركزون اهتمامهم على المصادر الاجتماعية للقواعد القانونية وعلى كيفية تطبيق الحكومة القوانين.

وتختلف التعددية عن الديمقراطية في أن الديمقراطية تعني المشاركة الفردية المباشرة في صنع القرار، في حين تقوم التعددية على المشاركة الفردية غير المباشرة في صنع السياسة العامة وعلى أن الأفراد في النظام السياسي يمثلهم قيادات المنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح الكبرى والأحزاب السياسية والإتحادات والمؤسسات وغيرها وأن هؤلاء القادة هم الذين يتخذون القرارات الحقيقية المباشرة.

ركائز التعددية:

1. مشاركة المواطن بصنع القرار بشكل غير مباشر في كون أن القرار يصنع من قيادات تمثله ومنتخبة منه.
2. وجود منافسة بين قيادات الجماعات تساهم في حماية مصالح الأفراد.
3. يستطيع الأفراد التأثير في السياسة العامة عن طريق فرض خياراتها للنخبة الحاكمة في الانتخابات.
4. مساهمة الأفراد بشكل غير مباشر في التأثير على صنع القرار بواسطة انتماءاتهم لجماعات المصالح المنظمة.
5. المجموعات القيادية غير مغلقة وتستطيع فئات جديدة الحصول على مواقع قيادية في النظام السياسي.
6. القوة موزعة في النظام السياسي بشكل واسع ولا يمكن لأي جماعة أن تنفرد بالنفوذ السياسي.
7. عدم وجود فئة واحدة ذات نفوذ فعال في كافة المجالات، فجماعة المصالح ذات النفوذ في قطاع معين لا يكون لها أي نفوذ في مجالات أخرى.

العلمانية

عصف ذهني

معنى العلمانية

هناك جدل كبير حول أصل العلمانية، إذ يعود إلى العلم أو العالم، وربما هناك آراء مختلفة حول هذا الموضوع، ولكلا الرأيين سواء كانت مشتقة من العلم أو العالم حيثياته وأساساته.

إذا كانت العلمانية أي المشتقة من العلم، وهي ضرورية أساسا لقيام حكم وضعي وقوانينها ليست مشتقة من كتب لاهوتية، وهناك تبرير يقول أن أصلها يعود للعالم، كوننا نتحدث عن نظام دنيوي يصوغه البشر، من اجل حكم أنفسهم بأنفسهم، وهذا معنى أنها آتية من العالم، ومن الاشتقاقات الأوروبية في هذا الإطار التي قد تساعدنا بهذا المجال، هناك كلمتين الأولى سكيولارزم، والكلمة الفرنسية لايستيه.

الكلمة الأولى تحيل في معناها إلى غير ديني أو مدني، بمعنى أنه عندما نتحدث عن سكيولارزم فإننا نتحدث عن الأبعاد المدنية غير الدينية لحياة المجتمع، والاشتقاق اللغوي الأصلي لهذه الكلمة يعود لكلمة لاتينية قديمة وهي Ciaculum، وتعني الجيل من الناس أو البشر، ولكن طور المفهوم لاحقا ليعني غير الديني أو المدني.

أما كلمة لايستية فهي تعود بأصل لكلمة Liaklek، وهي كلمة يونانية قديمة تعني الناس مقابل الايكليريوس (أي رجال الدين)، ويمكن القول أن سكيولارزم برزت أساساً في الدول البروتستنتية التي فيها نوع من التسامح تجاه الفئات غير المتدينة بالمجتمع. أما اللايستية كموقف ضد الكنيسة وضد سيطرة الكنيسة بالدول ذات الأصول الكاثوليكية، حيث كانت الكنيسة الكاثوليكية تقمع الأفكار والحريات الأخرى مثل ما حصل مع كوبرنيكوس، وذلك عندما تحدث عن كروية الأرض وغاليليو أيضاً، وبسبب اضطهاد العلماء من قبل الكنيسة الكاثوليكية برزت الفكرة "ضد الكنيسة"، أكثر من ما هي فكرة لنشر الأفكار المدنية غير الدينية كما هو الحال عند Secularism.

ويتمثل الفرق أيضا أن الآلية الأولى "الفكرة الأولى" تحيل لفكرة الدولة المحايدة تجاه أديان مواطنيها، وبظل نظام السكيولارزم فيمكنك أن تكون متدينا أو غير متدين، أما في نظام اللايستية يكون جزء من دور الدولة هو الصراع ضد الكنيسة، وقد تظهر بعض التصرفات ضدّ الدين من قبل الدول اللايسيتة.

ورغم التناقض بين هذين المعنيين فإن كلاهما يجتمعان على الآتي:

أولاً: لا يجوز لدولة أن يكون لها دين أو أن تتبنى الدولة دينا معينا؛ إلا إذا كان تبني رمزي كما هو الحال في بريطانيا.
ثانياً: إن الدولة لا تتدخل بحرية التدين أو عدم التدين لمواطنيها.
ثالثاً: أن السيادة المطلقة في المجتمع يجب أن تكون للقانون المدني وليس للقانون الشرعي ولا للقانون الإلهي ولا للقانون المستبد من سلطة استبدادية.

نقاش مفتوح

عناصر العلمانية ونماذج الدولة العلمانية وغير العلمانية

عناصر العلمانية

1. حيادية المواطنة: بمعنى أنها رابطة من الحقوق والوجبات المتبادلة للأفراد بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس أو الأصل القومي أو اللون وغيرها من مسائل التميز.
2. مرجعية الشعب: نظام الحكم يقوم على أساس أن مرجعيته هو الشعب وليست مرجعية خارجية سواء كانت دنيوية أو ما فوق دنيوية، مثل مفهوم الحاكمية الالهية.
3. الحقوق المتساوية للمواطنة: يشمل الاعتراف بالحريات المتساوية للجميع بما يتضمن حرية التفكير، والاعتقاد وحرية التدين، وحقوق متساوية للمرأة والأقليات، في إطار ناظم للمواطنة المتساوية.
4. حرية التفكير والنقد في التعليم: وهذا يتضمن وجود منهاج تعليمي يعزز حرية التفكير والنقد ولا يعزز التبعية والتقليد.
5. الاطار القانوني: بحيث ينظم كل ما سبق.

هنالك نموذجين للدولة غير العلمانية:

1. **نموذج الدولة الثيوقراطية:** التي تقول أن حاكميه الله مودعة في الحاكم وليست مودعة في الشعب والحاكم هو ممثل الله على الأرض، ويستقي سلطته من نصوص الدين وإذا تناقضت المفاهيم التي يريد تطبيقها مع الشعب فيجب أن يطبق إرادة الله كما يراها هو ضد إرادة الشعب.
2. **نموذج العلمانية المطلقة:** وهو في حقيقة الامر نموذج غير علماني، وهو ينص على تعزيز دور الدولة المضاد للدين وتتحول الدولة إلى أداة قمع ضد حرية التدين، وبالتالي فإن النظام الثيوقراطي هو نظام ديني مطلق، أما النظام العلماني المطلق يحول العلمانية إلى دين وبالتالي يتناقض مع الحريات الدينية للمواطنين.

نماذج الدولة العلمانية على المستوى العالمي:

هنالك ثلاثة نماذج مختلفة للدولة العلمانية وهي ما يلي:

أولاً: نموذج فصل الدين عن الدولة و يستند على المقومات التالية:

1. لا تتبنى الدولة دين معين - الدولة حيادية تجاه الدين بهذا النموذج.
2. الدولة لا تدعو مواطنيها إلى تبني دين معين على حساب آخر.
3. الدولة لا تعاقب مواطنيها بسبب معتقداتهم.
4. التعليم بدولة الفصل هو تعليم مدني، وفي بعض الدول التعليم الديني هو تعليم اختياري مثل ألمانيا وأيضا لا يوجد صلاة بالمدارس الحكومية، كما أن بعض الدول تمنع الرموز الدينية في بعض الأماكن العامة مثل فرنسا والتي تمنعها في المدارس والمؤسسات العامة.

ثانيا: نموذج الكنيسة المعتمدة

حيث تعتبر الملكة رئيسة الكنيسة كما في بريطانيا، وتعين الملكة 26 قسيساً، ومع ذلك فإن موقع الدين المسيحي فيها موقع رمزي، وهناك حرية دينية في ظل النظام البريطاني، وفي ظل هذا النظام تنظم الكنسية الاحتفالات الدينية، وأيضاً هنالك حرية للأديان الأخرى.

ثالثاً: نموذج حيادية الدولة تجاه الدين

تمثل (أمريكا وتركيا وماليزيا على سبيل المثال) نموذجاً خاصاً من الفصل بين الدين والدولة قائم على أساس حيادية الدولة تجاه الدين، وهذه الدول الثلاثة تعترف بما يسمى بالديانة المدنية؛ ففي أمريكا مثلاً مجتمع متدين جداً، ورغم ذلك فإن الحكومة لا تتبنى دين معين رغم أن هناك أولوية للدين المسيحي وسيادته، والدولة تمارس الدين عند القيام بالقسم عند تسلم منصب معين، وبالأعياد والاحتفالات.

المصادر والمراجع:

1 - دليل سيادة القانون، مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، 2012.
2 - الديمقراطية بين النظرية والتطبيق، دليل تدريبي، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2009.
3 - العلمانية والنظام السياسي الفلسطيني، المؤتمر الثالث لملتقى الحريات الفلسطيني، 2010.
4 - أفكار ليبرالية - النموذج اللبرالي - دراسة مقارنة، د. فيرنر هيار، مؤسسة فريدرش ناومان من أجل الحرية.
5 - دليل المجموعات الشبابية، مركز بانوراما.
6 - ورقة عمل غير منشورة حول التعددية، د. وليد شوملي، 2008.

المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات:

تم تأسيس المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات في العام 2003 على يد مجموعة من الأكاديميين الفلسطينيين الذين يؤمنون بفكرة الحوار بين الثقافات والأديان باعتبارها أفضل طريقة لجسر الهوة بين الشعوب، كما أنها الطريقة الديمقراطية والحضارية المساعدة في إنهاء النزاعات والتقريب بين الشعوب واحترام الإنسان لفكر الآخر ومعتقداته.

يؤمن المركز بأن المجتمعات المهمشة، هي المجتمعات التي تبدأ من عندها عملية التنمية، لذلك فان المركز ومنذ تأسيسه يعمل في هذه المناطق والقرى المعزولة، مناطق الجدار، المناطق الأكثر تأثراً من اجراءات الاحتلال، كما ويعمل المركز مع قطاع الشباب بشكل أساسي لقناعته بدور الشباب في حماية المشروع الوطني الفلسطيني.

هذا ويسعى المركز إلى أن يكون المؤسسة المتميزة والرائدة والنموذجية في تطوير وتمكين الشباب والعمل البحثي وصولاً الى بناء المجتمع الديمقراطي .

نفذ المركز منذ نشأته العشرات من المشاريع والدراسات التي تهدف إلى تعزيز عملية المشاركة المجتمعية .

Funded By:

Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT